- **الجمهورية – الاثنين 07.08.2017**
  • النفط عند أعلى مستوى في 9 أسابيع

التفاصيل:

النفط عند أعلى مستوى في 9 أسابيع
تماسكت أسعار النفط قرب أعلى مستوى لها منذ 9 أسابيع بعد أن عززتها بيانات توظيف قوية بالولايات المتحدة، وتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأميركية، على الرغم من أن ارتفاع إنتاج أوبك حد من المكاسب.
وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام القياس برنت ثمانية سنتات أو 0.15% إلى 52.50 دولار للبرميل.
وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة للخام الأميركي سبعة سنتات أو 0.14% إلى 49.65 دولار للبرميل.
وارتفعت أسعار خامي القياس الدوليين لتقترب من أعلى مستوى لها منذ أواخر أيار، عندما مدد منتجو النفط بقيادة أوبك اتفاقا لخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية آذار المقبل.

- **المستقبل – الاثنين 07.08.2017**
  • واشنطن وموسكو تتنافسان على سوق الغاز في أوروبا

التفاصيل:

واشنطن وموسكو تتنافسان على سوق الغاز في أوروبا
تطمح الولايات المتحدة مع تزايد استغلالها للغاز الصخري إلى أن تصبح مصدّرا للغاز، ما يدفع الشركات الأميركية إلى السعي لاقتحام أسواق جديدة ومنافسة روسيا على السوق الأوروبية التي كانت تعتمد حصرا على إمداداتها.
وتهدد العقوبات الجديدة ضد روسيا التي اقرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب هذا الأسبوع، باستهداف قطاع الطاقة، بعدما بقي حتى الآن بمنأى من التدابير التجارية المتخذة ضد روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية.
ورغم التطمينات التي أصدرتها الإدارة الأميركية لاحقا، فإن العقوبات الأخيرة المقررة في واشنطن طرحت مسالة إمدادات الغاز للقارة العجوز في قلب الأزمة مع روسيا.
وفي الفصل الأول من السنة، بقيت إمدادات الغاز الروسي لأوروبا قريبة من تحقيق مستويات قياسية، وغطت 41 في المئة من واردات القارة، بحسب تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية.
في المقابل، فإن إنتاج الغاز الطبيعي الأميركي يتضاعف منذ 2005 بسرعة تفوق تزايد الاستهلاك، ومن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة رسميا مصدّرا للغاز العام المقبل في حين أنها تستورده حاليا، وفق تقرير لوزارة الطاقة.

- التصدير بواسطة ناقلات - ولم يكن بوسع الولايات المتحدة حتى العام الماضي تصدير الغاز إلا عبر خطوط أنابيب تربطها بجارتيها كندا وخصوصا المكسيك التي يتوجه إليها أساسا قسم كبير من صادراتها، وذلك باستثناء بضع ناقلات بين الحين والآخر من ألاسكا.
وفي العام الماضي دشنت شركة «شينيار إينرجي» محطة أولى لتسييل الغاز في سابين باس بولاية لويزيانا بجنوب الولايات المتحدة.
وتسمح المحطة بتصدير الغاز بواسطة ناقلات ومنذ وضعها في الخدمة توجهت 13 في المئة من الكميات التي انطلقت منها إلى أوروبا.
كما هناك أربعة مشاريع أخرى قيد التنفيذ في تكساس وماريلاند على السواحل الشرقية، ما يجعل من الولايات المتحدة أكبر دولة من حيث تطوير هذه المنشآت، بحسب تقرير لمكتب «إينرجي فنتشرز أناليسيس».
وأوضح المحلل لمسائل الطاقة في «مركز الأبحاث والتحليلات المالية» ستيوارت غليكمان «كان من المقرر أساسا أن يتوجه قسم كبير من الغاز الطبيعي الأميركي المنقول على متن ناقلات إلى آسيا» حيث الأسعار أكثر ارتفاعا منها في أوروبا، غير أنه تم تحويل الوجهة بعدها.
وما شجع التصدير إلى أوروبا تكلفة النقل الأكثر تدنيا إلى هذه القارة، والتي تبقى بمستوى تنافسي بالمقارنة مع الإنتاج المحلي حتى بعد احتساب تكلفة عبور المحيط الأطلسي.
وقال مسؤول قسم الغاز والطاقة في شركة «إس أند بي غلوبال بلاتس» إيرا جوزيف إن «الصادرات تتجه بنسبة كبيرة في الوقت الحاضر إلى القسم المتوسطي من أوروبا، لكن الصادرات المتوجهة إلى الشمال ومنطقة البلطيق بدأت تتزايد».

- **الشرق الاوسط – الاثنين 07.08.2017**
  - مسؤول أردني: العراق يلغي خط الغاز المرافق لمشروع أنبوب النفط
  - منصات النفط الصخري تتراجع رغم ارتفاع الخام الأميركي

التفاصيل:

مسؤول أردني: العراق يلغي خط الغاز المرافق لمشروع أنبوب النفط
قال مدير مديرية النفط في وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية أشرف الرواشدة، إن الجانب العراقي قرر إلغاء خط الغاز الذي كان من المفترض أن يكون مرافقا لأنبوب نفط البصرة - العقبة .
ونقل الموقع الإلكتروني لصحيفة «الغد» أمس الأحد، عنه القول، إن هذا التوجه جاء بهدف خفض تكاليف مشروع أنبوب النفط بين البلدين لتسريع إنجازه، موضحاً أن الغاية من خط الغاز كانت تتمثل بتشغيل محطات الضخ على امتداد الأنبوب الرئيسي أي أنبوب النفط، إضافة إلى تزويد الأردن بأي كميات فائضة عن حاجة محطات الضخ في حال احتاج الأردن لأي كميات من هذا الغاز .بلغت بهذاُ
وقال الرواشدة إن مطور المشروع سيبحث عن بديل لتشغيل محطات الضخ عوضا عن الغاز وبما يتناسب مع الجدوى الاقتصادية للمشروع، مبينا أن الوزارة أ القرار في شهر يونيو (حزيران) الماضي .كما أشار الرواشدة إلى أنه تمت زيادة مدة عقد تطوير وإدارة المشروع إلى 25 عاما بدلا من المدة التي كانت مقررة سابقا وهي 20 عاما قبل تسليمه إلى الحكومة الأردنية، مشيراً إلى أن ذلك جاء أيضاً ضمن إجراءات تحسين اقتصادات المشروع لتحفيز المطور على سرعة إنجازه .
وكان مصدر عراقي مسؤول قال للصحيفة إنه من المخطط أن يبدأ العمل بتنفيذ الجزء الواقع داخل الأراضي الأردنية مع نهاية العام الحالي. وكان الجانبان وقعا في أبريل)نيسان) من عام 2013 اتفاقية إطار لمد أنبوب لنقل النفط العراقي الخام من البصرة إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة بكلفة إجمالية للمشروع تصل لنحو 18 مليار دولار.

منصات النفط الصخري تتراجع رغم ارتفاع الخام الأميركي

رغم اقتراب الخام الأميركي من مستوى 50 دولاراً، وتخطي برنت 52 دولاراً للبرميل، في تعاملات آخر الأسبوع أول من أمس الجمعة، فإن شركات الطاقة الأميركية قلصت عدد الحفارات النفطية للأسبوع الثاني في 3 أسابيع، لتتباطأ وتيرة تعافي أنشطة الحفر المستمر منذ 15 شهراً، في الوقت الذي تعتزم فيه الشركات تقليص الإنفاق .وارتفعت أسعار النفط بعد أن عززت بيانات قوية للوظائف الأميركية الآمال بنمو الطلب على الطاقة، لكن أسعار الخام انخفضت على أساس أسبوعي متأثرة بارتفاع صادرات «أوبك» وقوة إنتاج الولايات المتحدة. وجاء تراجع الحفارات الأميركية كرد فعل على انخفاضات أسعار الخام خلال الأشهر القليلة الماضية .وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها الجمعة، إن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من أغسطس)آب) لينخفض العدد الإجمالي إلى 765 منصة . ويقابل هذا العدد 381 منصة حفر نفطية كانت عاملة في الأسبوع المقابل قبل عام. وزادت الشركات عدد الحفارات في 55 أسبوعاً من 62 أسبوعاً منذ بداية يونيو (حزيران) ،2016 وعدد الحفارات مؤشر مبكر على الإنتاج المستقبلي .وسجل إنتاج النفط الأميركي في مايو (أيار) أعلى مستوى في 16 شهراً بفعل زيادة الإنتاج في تكساس وخليج المكسيك بحسب بيانات الطاقة الاتحادية هذا الأسبوع .وضغطت تلك الزيادة في الإنتاج على أسعار الخام وقادته للهبوط في الأشهر الماضية مما دفع عدداً من شركات الاستكشاف والإنتاج هذا الأسبوع إلى الإعلان عن تقليص خطط الإنفاق المستقبلي .وكانت تلك الشركات وغيرها وضعت برامج إنفاق طموحة لعام 2017 ،عندما كانت تتوقع ارتفاع أسعار الخام عن مستوياتها الحالية البالغة نحو 49 دولارا للبرميل . بعدد يزيد على التوقعات في يوليو (تموز) وزادوا أجورهم، وهو ما دعم أسعار النفط .وقالت وزارة العمل الأميركية إن أرباب العمل الأميركيين وظفوا عمالاً وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتا، أو ما يعادل 8.0 في المائة، إلى 42.52 دولار للبرميل في التسوية، بتعاملات آخر الأسبوع مساء الجمعة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 55 سنتاً، أو ما يعادل 1.1 في المائة، إلى 58.49 دولار للبرميل. وكانت العقود الآجلة للخام انخفضت في التعاملات المبكرة قبل أن يحفز تقرير الوظائف المتعاملين على الشراء .وعلى أساس أسبوعي، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لأقرب استحقاق بأقل من واحد في المائة. ويقول محللون إن الأسعار تعرضت لضغوط جراء ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة و«أوبك» إلى جانب زيادة صادرات المنظمة وإن كانت قوة الطلب حدت من الخسائر .وبينما تقود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) جهودا لخفض الإنتاج 8.1 مليون برميل يوميا بالتعاون مع بعض المنتجين المستقلين مثل روسيا، زادت صادرات المنظمة في يوليو (تموز) إلى مستوى قياسي، وفقا لتقرير لتومسون «رويترز» لأبحاث النفط .وبلغت الصادرات في يوليو 11.26 مليون برميل يوميا بزيادة 370 ألف برميل يومياً جاء معظمها من نيجيريا. وإنتاج روسيا مرتفع أيضا. وقالت روسنفت أكبر منتج للخام في روسيا إن إنتاجها النفطي نما 1.11 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من هذا العام. ويلتقي مسؤولو اللجنة الفنية التي تضم أعضاء من «أوبك»، ومن خارج المنظمة في أبوظبي يومي السابع والثامن من أغسطس (آب) لمناقشة سبل تعزيز مستوى الالتزام باتفاق خفض الإمدادات .أعلى مستوياته منذ أغسطس (آب) 2015 بارتفاع 12 في المائة عن المستويات المتدنية التي سجلها في وفي الولايات المتحدة، بلغ الإنتاج 43.9 مليون برميل يوميا مسجلاً يونيو (حزيران) العام الماضي .والأسعار مرتفعة بنحو 18 في المائة عن المستويات المتدنية التي بلغتها في يونيو (حزيران) الماضي، إذ دعم الطلب القوي على وقود النقل في الصيف العقدين القياسيين .وقال غولدمان ساكس الأربعاء، إن نتائج شركات النفط الكبرى في الربع الثاني من العام تشير إلى أن القطاع يتأقلم مع سعر 50 دولاراً للبرميل .وقال البنك في مذكرة: «نسبة تغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للنفقات الرأسمالية والتوزيعات بلغت 91 في المائة في الربع الثاني، مما يظهر أن القطاع قريب جدا من القدرة على تمويل التوزيعات من التدفقات النقدية الذاتية، في ظل سعر يبلغ 50 دولارا للبرميل». يأتي هذا بالتزامن مع تراجع مخزونات النفط والبنزين والديزل في الولايات المتحدة الأميركية في الأسبوع

الماضي .وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إن مخزونات الخام انخفضت 5.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو (تموز) مقارنة مع توقعات لمحللين لانخفاض قدره 3ملايين برميل . وأوضحت أن مخزونات الخام بنقطة التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما انخفضت 39 ألف برميل. وتراجعت مخزونات البنزين 5.2 مليون برميل مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع للرأي أجرته «رويترز» لانخفاض قدره 636 ألف برميل. وتقلصت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة بمقدار 150 ألف برميل مقارنة مع توقعات لانخفاض قدره 525 ألف برميل، حسبما تظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة .وارتفع استهلاك الخام بمصافي الخام بواقع 123 ألف برميل يوميا بحسب البيانات، بينما زاد معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للمصافي 1.1 نقطة مئوية. وزادت واردات الولايات المتحدة من الخام الأسبوع الماضي 537 ألف برميل يوميا.

- **اللواء – الاثنين 07.08.2017**
  - النفط يحافظ على تماسكه

التفاصيل:

النفط يحافظ على تماسكه

تماسكت أسعار النفط قرب أعلى مستوى لها منذ تسعة أسابيع بعد أن عززتها بيانات توظيف قوية بالولايات المتحدة وتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأميركية على الرغم من أن ارتفاع إنتاج أوبك حد من المكاسب.

وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام القياس برنت ثمانية سنتات أو0.15 في المئة إلى 52.50 دولارا للبرميل. وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة للخام الأميركي سبعة سنتات أو 0.14 في المئة إلى 49.65 دولارا للبرميل.

وارتفعت أسعار خامي القياس الدوليين لتقترب من أعلى مستوى لها منذ أوخر أيار عندما مدد منتجو النفط بقيادة أوبك اتفاقا لخفض الانتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية آذار المقبل.

وقال بنك (ايه.إن.زد) في مذكرة إن"أسعار النفط الخام ارتفعت بقوة بعد أن اعتبر المستثمرون أن بيانات(التوظيف بالولايات المتحدة) علامة إيجابية بالنسبة للطلب على النفط في الولايات المتحدة .. كما عزز تراجع بسيط في عدد منصات الحفر التي تعمل في الولايات المتحدة الأسعار أيضا."

وعلى الرغم من تراجع عدد منصات الحفر الأسبوع الماضي فقد وصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى 9.43 مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى له منذ آب 2015.

- **الشرق – الاثنين 07.08.2017**
  - الفالح: على منتجي النفط التركيز على حجم الصادرات وليس الإنتاج

التفاصيل:

الفالح: على منتجي النفط التركيز على حجم الصادرات وليس الإنتاج
دعا وزير الطاقة والصناعة السعودي خالد الفالح، نظراءه من داخل وخارج منظمة "أوبك" الى ضرورة التركيز على حجم الصادرات النفطية الفعلية، وليس كميات الإنتاج من اجل دعم الاسعار.
وفي حديثه الى وكالة "بلومبيرغ"، دعا الفالح للجنة المراقبة الخماسية لسوق النفط لدراسة اوضاع السوق وسبل دفع الاسعار الى الامام.
وطالب الفالح الجميع بضرورة التركيز على تنفيذ اتفاق خفض الانتاج وليس الحديث حاليا عن امكانية التمديد لما بعد اذار المقبل.
وأشارت الوكالة الى ان الفالح التقى في لندن قبل اجتماع روسيا الاخير نخبة من كبار المتعاملين في سوق النفط العالمية، لبحث اوضاع السوق، والعوامل التي يمكن ان تدعم الاسعار في المستقبل، وكان من ابرز المقترحات ضرورة ضبط كميات النفط المصدرة الى الخارج فعليا، وما يعنيه ذلك من ضرورة تفعيل آلية المراقبة المستقلة التي تستقى الكميات المصدرة من جهات مختلفة.
وتناول البحث العوامل التي دفعت الاسعار الى الارتفاع الى قرب الستين دولارًا في كانو الثاني وشباط الماضيين، والاسباب التي دعت الى تراجعها سريعا ومنها زيادة الانتاج والمخزونات من الصخري الاميركي. وتقود السعودية حاليا جهودا كبيرة من اجل دعم اسعار النفط التي لا تواكب اوضاع السوق او مستويات التضخم في مختلف السلع.

- **الحياة – الاثنين 07.08.2017**
  - حقل «الشرارة» النفطي في ليبيا قد يتوقف عن الانتاج
  - سعر النفط يستقر عند أعلى مستوى له منذ تسعة أسابيع

التفاصيل:

حقل «الشرارة» النفطي في ليبيا قد يتوقف عن الانتاج
قال مهندس في حقل «الشرارة» النفطي الليبي الذي ينتج 270 ألف برميل يومياً، إن الحقل يواجه إغلاقاً تدريجياً بعد إغلاق غرفة تحكم في مدينة الزواية شمال ليبيا.
ولم تعرف أسباب إغلاق غرفة التحكم، ولكن عمال نفط قالوا في تعليقات على موقع «فايسبوك» إن غرفة التحكم تعرضت لهجوم من مجموعة مسلحة. ولم يصدر تعليق عن «المؤسسة الوطنية للنفط» في ليبيا، والتي تدير حقل «الشرارة» في شراكة مع شركة «ريبسول» و«توتال» و«أو إم في» و«شتات أويل».
ولفت المهندس إلى إنه بسبب إغلاق غرفة التحكم فإن النفط الموجود في الأنابيب الممتدة من الشرارة إلى الزاوية سيعاد إلى الحقل وسيتم وقف الانتاج تدريجياً مع ملء صهاريج التخزين الفارغة.
والشرارة أكبر حقل في ليبيا ويمثل نحو ربع الإنتاج الوطنيي، وكانت إعادة فتحه في كانون الأول (ديسمبر) بعد إغلاقه لمدة عامين عاملاً رئيساً في زيادة إنتاج ليبيا من النفط الذي ارتفع قليلاً عن 200 ألف برميل يومياً قبل عام إلى أكثر من مليون برميل يومياً في أواخر حزيران (يونيو) الماضي.
وأُغلق حقل «الشرارة» بعد ذلك مرات عدة لفترات وجيزة بسبب هجمات جماعات مسلحة واحتجاج العمال في الحقل.

سعر النفط يستقر عند أعلى مستوى له منذ تسعة أسابيع
تماسكت أسعار النفط قرب أعلى مستوى لها منذ تسعة أسابيع اليوم (الإثنين)، بعد أن عززتها بيانات توظيف قوية في الولايات المتحدة وتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأميركية، على رغم أن ارتفاع إنتاج «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) حد من المكاسب.
وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام القياس «برنت» ثمانية سنتات (ما يعادل 0.15 في المئة) إلى 52.50 دولار للبرميل. وزادت أسعار التعاقدات الآجلة للخام الأميركي سبعة سنتات (ما يعادل 0.14 في المئة) إلى 49.65 دولار للبرميل.
وارتفعت أسعار خامي القياس الدوليين لتقترب من أعلى مستوى لها منذ أوخر أيار (مايو) الماضي، عندما مدد منتجو النفط بقيادة «أوبك» اتفاقاً لخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يومياً حتى نهاية آذار (مارس) المقبل.
وقال بنك «أي إن زد» في مذكرة أن «أسعار النفط الخام ارتفعت بقوة بعد أن اعتبر المستثمرون أن بيانات التوظيف في الولايات المتحدة علامة إيجابية بالنسبة إلى الطلب على النفط في الولايات المتحدة. كما عزز تراجع بسيط في عدد منصات الحفر التي تعمل في الولايات المتحدة الأسعار أيضاً».
وقالت وزارة العمل الأميركية الجمعة الماضي أن الشركات في الولايات المتحدة أضافت 209 آلاف عامل في شكل فاق التوقعات في تموز (يوليو) الماضي وزادت الأجور.
وقالت «بيكر هيوز» لخدمات الطاقة أن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من الشهر الجاري لينخفض العدد الإجمالي إلى 765 منصة.
وعلى رغم تراجع عدد منصات الحفر الأسبوع الماضي، إلا أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة وصل إلى 9.43 مليون برميل يومياً وهو أعلى مستوى له منذ آب (أغسطس) 2015.
في الوقت نفسه، قال تقرير لمؤسسة «تومسون رويترز أويل ريسيرتش» الأسبوع الماضي، أن صادرات «أوبك» من النفط الخام ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 26.11 مليون برميل يومياً الشهر الماضي جاء معظمها من نيجيريا.
ومن المقرر أن يلتقي مسؤولون من لجنة فنية مشتركة بين دول «أوبك» ودول من خارجها في أبو ظبي اليوم وغداً، لبحث سبل تعزيز التزام اتفاق خفض الإنتاج.

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين 07.08.2017**
  - سعر النفط يستقر عند أعلى مستوى له منذ تسعة أسابيع
  - »أوبك» تتوقع انتعاشا أكثر انتظاما لسوق النفط حتى نهاية النصف الثاني
  - الطلب العالمي على النفط مرشح للارتفاع 1.6 مليون برميل يوميا خلال 2018

التفاصيل:

سعر النفط يستقر عند أعلى مستوى له منذ تسعة أسابيع
تماسكت أسعار النفط قرب أعلى مستوى لها منذ تسعة أسابيع اليوم الاثنين بعد أن عززتها بيانات توظيف قوية بالولايات المتحدة وتراجع طفيف في عدد منصات الحفر الأمريكية على الرغم من أن ارتفاع إنتاج أوبك حد من المكاسب.
وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة لخام القياس برنت ثمانية سنتات أو0.15 في المئة إلى 52.50 دولار للبرميل عند الساعة 0059 بتوقيت جرينتش. وارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة للخام

الأمريكي سبعة سنتات أو 0.14 في المئة إلى 49.65 دولار للبرميل.
وارتفعت أسعار خامي القياس الدوليين لتقترب من أعلى مستوى لها منذ أوخر مايو أيار عندما مدد منتجو النفط بقيادة أوبك اتفاقا لخفض الانتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس آذار المقبل.
وقال بنك (ايه.إن.زد) في مذكرة إن"أسعار النفط الخام ارتفعت بقوة بعد أن اعتبر المستثمرون أن بيانات(التوظيف بالولايات المتحدة) علامة إيجابية بالنسبة للطلب على النفط في الولايات المتحدة .. كما عزز تراجع بسيط في عدد منصات الحفر التي تعمل في الولايات المتحدة الأسعار أيضا."
وقالت وزارة العمل الأمريكية يوم الجمعة إن الشركات في الولايات المتحدة أضافت 209 آلاف عامل بشكل فاق التوقعات في يوليو تموز وزادت الأجور.
وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من أغسطس آب لينخفض العدد الإجمالي إلى 765 منصة.
وعلى الرغم من تراجع عدد منصات الحفر الأسبوع الماضي فقد وصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى 9.43 مليون برميل يوميا وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس آب 2015.
في الوقت نفسه قال تقرير لمؤسسة (تومسون رويترز أويل ريسيرش) الأسبوع الماضي إن صادرات أوبك من النفط الخام في يوليو تموز ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 26.11 مليون برميل يوميا جاء معظمها من نيجيريا.
ومن المقرر أن يلتقي مسؤولون من لجنة فنية مشتركة بين دول أوبك ودول من خارج أوبك في أبوظبي يومي الاثنين والثلاثاء لبحث سبل تعزيز الالتزام باتفاق خفض الإنتاج.

»أوبك» تتوقع انتعاشا أكثر انتظاما لسوق النفط حتى نهاية النصف الثاني

رغم حالة عدم اليقين الواسعة في السوق النفطية على مدى الأشهر الأخيرة، إلا أن منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" على قناعة وثقة تامة بأن الأساس السليم قد وضع لسوق النفط من أجل تحقيق استقرار أقوى، وبلوغ انتعاش أكثر انتظاما حتى نهاية النصف الثاني من العام الحالي.
وأوضحت "أوبك" – في أحدث تقاريرها - أنه على الرغم من أن عملية إعادة التوازن إلى السوق قد تستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا في نهاية عام 2016 إلا أن جميع المؤشرات والتوقعات تؤكد أن المنتجين والسوق في طريقهما إلى تحقيق الكثير وبأفضل مما يرغبون أو يتطلعون للوصول إليه.
وشدد التقرير على أن جميع الدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج يجب أن تضمن استمرارها في الوفاء بكل المتطلبات وأن تحافظ على التزاماتها ومطابقتها للتخفيضات والتعديلات الإنتاجية المستهدفة.
وتوقع التقرير أن الروح الطيبة التي تهيمن حاليا على الحوار بين كل الأطراف وأصحاب المصلحة في سوق الطاقة سيكون لها صدى ومردود كبير طويل الأمد على الصناعة، مؤكدا أن هذا التوجه سيساعد على حماية السوق من دورات الأسعار الشديدة في المستقبل.
ونبه التقرير إلى أن روح الحوار والتقارب بين أطراف صناعة النفط التي تنامت أخيرا تسببت في حالة تفاؤل في السوق سواء على مستوى شركات النفط الدولية أو الوطنية، وذلك على الرغم من التحديات المستمرة في السوق على المدى القصير.
وأشار إلى أن الفترة الماضية شهدت نشاطا واسعا وزيادة في اتفاقيات التعاون في مجالات النفط والغاز واتجهت الاستثمارات إلى الارتفاع بعد عامين من الانخفاضات الحادة.
واعتبر التقرير أن الإبداع والابتكار وتنمية الاستثمارات أمور حيوية من أجل مستقبل أفضل وطويل الأجل لهذه الصناعة العالمية الحيوية، مشيرا إلى أن "أوبك" على قناعة تامة بأن الصناعة ما زالت

تسير في الطريق الصحيح.
ونوه التقرير إلى أن الحماس والالتزام الذي أبدته دول "أوبك" وشركاؤهم من الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في "أوبك" أنعشا عملية إعادة التوازن في السوق، ما يمهد بالفعل لمستقبل أفضل ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.
وأفاد التقرير بأنه بعد عدة أشهر من القرارات التاريخية لخفض الإنتاج يتمسك المنتجون بالتفاني في العمل وباستراتيجية تعاون لا تتزعزع تجمع وزراء "أوبك" ونظرائهم من خارج أوبك في إطار "إعلان التعاون" الذي تم التوصل إليه في ديسمبر الماضي وبموجبه بدأ تطبيق خفض الإنتاج ببداية العام الحالي، مشيرا إلى أن المنتجين عازمون على مواصلة قيادة الجهود العالمية لتحقيق استقرار سوق النفط في العالم. وأوضح التقرير أن النتيجة الرئيسة للاجتماع الـ 72 للمؤتمر الوزراي لمنظمة أوبك وشركائها المستقلين الذي عقد في 25 مايو الماضي كان نقطة تحول نحو تكثيف الجهود لدفع السوق نحو التوازن من خلال مد العمل بتعديلات مستويات الإنتاج لمدة تسعة أشهر إضافية حتى مارس من العام المقبل 2018.
وأوضح التقرير أن هذا القرار أكد مرة أخرى أن منظمة أوبك ستظل تمثل أهمية بالغة كقوة إيجابية في السوق، جنبا إلى جنب مع شركائها من الدول المنتجة غير الأعضاء في "أوبك"، مشيرا إلى أن هذا التعاون سيحقق فائدة لجميع المنتجين والمستهلكين وللصناعة والاقتصاد العالمي.
ويرى التقرير أن التزام المنتجين بخفض الإنتاج حقق في الإجمال على مدى الشهور الماضية مستوى عاليا، مشيرا إلى أن مستوى الامتثال المشترك بلغ في مايو الماضي 106 في المائة، بزيادة قدرها أربع نقاط مئوية عن الشهر السابق.
واعتبر التقرير أن أبرز إنجازات المنتجين في الفترة الماضية والسمة الأساسية لهم كانت فعالية الحوار والتعاون المتزايد، وهو ما مثل أكبر رد عملي على عديد من المشككين في جميع أنحاء العالم، مشيرا إلى أن بعض المراقبين كانوا غير متفائلين بشأن قدرة "أوبك" وشركائها على الحفاظ على الوحدة فيما بينهم.
وأشار التقرير إلى أن هؤلاء المراقبين اعتقدوا صعوبة إجماع وتوافق الآراء بين المنتجين، وأن إعلان التعاون المشترك لن يصمد كثيرا، ولكن تطورات السوق خلال الأشهر السبعة الماضية أثبتت بالتأكيد أن هذه التصورات خاطئة.
وقال التقرير إن قرارات "أوبك" دوما أظهرت الشجاعة والاجتهاد وروح التوفيق التي كانت وستظل دائما سمة مميزة لعمل المنظمة، مشيرا إلى أن العالم اليوم لا يزال يتطلع لدور أقوى لـ"أوبك"، وأن تواصل عملها بكفاءتها المعهودة، مضيفا أن "إعلان التعاون" بين المنتجين يعد أمرا لا مثيل له في تاريخ صناعة النفط.
وذكر التقرير أنه نظرا لطبيعة وشدة الانكماش في السنوات العديدة الماضية كان هذا الجهد الجماعي المتضافر مطلوبا بشدة. مشيرا إلى أنه لا يمكن لأحد أن يتصرف بمفرده والاستمرار في هذا الالتزام الواسع كان ضروريا لضمان التوصل إلى الأهداف المشتركة وبنسب نجاح وإنجاز مرضية. ومن جهة أخرى، لفت التقرير إلى أنه من الواضح أن عملية إعادة التوازن إلى السوق كانت أبطأ مما كان متوقعا عمليا في النصف الأول من هذا العام، وكان ذلك بسبب التغيرات الموسمية المتعلقة بتباطؤ الطلب وصيانة المصافي وغيرها من العوامل السلبية، فضلا عن الانتعاش المفاجئ والسريع في إنتاج النفط الأمريكي الضيق، ما حال دون تعاف سريع في سوق النفط.
وأشار التقرير إلى أن السوق ما زالت في خضم عملية إعادة توازن واسعة النطاق، وبالتالي لا تزال هناك قضايا مهمة تحتاج إلى معالجة، مشيرا إلى أن بيئة السوق الحالية لا تزال تمثل تحديا مشتركا لكل المنتجين والمستثمرين.
واعتبر التقرير أن المناقشات والمشاورات التي قادتها منظمة أوبك على مدى العام الماضي فتحت فصلا جديدا ومثيرا في التقارب والتفاعل بين "أوبك" وغيرها من الأطراف والمنظمات أصحاب المصلحة في السوق، منوها إلى أن هذا التقارب شمل بالأساس الدول غير الأعضاء في "أوبك" ومنتجي النفط الصخري والجهات والمؤسسات المالية الفاعلة والمستهلكين والأطراف الدولية

الأخرى الأوسع نطاقا.
وكانت أسعار النفط قد ارتفعت في ختام الأسبوع الماضي بعد أن عززت بيانات قوية للوظائف الأمريكية الآمال بنمو الطلب على الطاقة، لكن أسعار الخام انخفضت على أساس أسبوعي متأثرة بارتفاع صادرات "أوبك" وقوة إنتاج الولايات المتحدة.
وبحسب "رويترز"، فقد ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتا، أو ما يعادل 0.8 في المائة، إلى 52.42 دولار للبرميل في التسوية بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 55 سنتا، أو ما يعادل 1.1 في المائة، إلى 49.58 دولار للبرميل.
وكانت العقود الآجلة للخام انخفضت في التعاملات المبكرة قبل أن يحفز تقرير الوظائف المتعاملين على الشراء، وعلى أساس أسبوعي، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لأقرب استحقاق بأقل من 1 في المائة، ويقول محللون إن الأسعار تعرضت لضغوط من جراء ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة و"أوبك" إلى جانب زيادة صادرات المنظمة وإن كانت قوة الطلب حدت من الخسائر.
وبينما تقود منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" جهودا لخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا بالتعاون مع بعض المنتجين المستقلين مثل روسيا، زادت صادرات المنظمة في تموز (يوليو) إلى مستوى قياسي وفقا لتقرير لتومسون رويترز لأبحاث النفط.
وبلغت الصادرات في تموز (يوليو) 26.11 مليون برميل يوميا بزيادة 370 ألف برميل يوميا جاء معظمها من نيجيريا، وإنتاج روسيا مرتفع أيضا، وأفادت "روسنفت" أكبر منتج للخام في روسيا بأن إنتاجها النفطي نما 11.1 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من هذا العام. ويلتقي مسؤولو اللجنة الفنية التي تضم أعضاء من "أوبك" ومن خارج المنظمة في أبوظبي يومي السابع والثامن من آب (أغسطس) لمناقشة سبل تعزيز مستوى الالتزام باتفاق خفض الإمدادات.
وفي الولايات المتحدة، بلغ الإنتاج 9.43 مليون برميل يوميا مسجلا أعلى مستوياته منذ آب (أغسطس) 2015 بارتفاع 12 في المائة عن المستويات المتدنية التي سجلها في حزيران (يونيو) العام الماضي.
والأسعار مرتفعة بنحو 18 في المائة عن المستويات المتدنية التي بلغتها في حزيران (يونيو) الماضي إذ دعم الطلب القوي على وقود النقل في الصيف العقدين القياسيين.
وقلصت شركات الطاقة الأمريكية عدد الحفارات النفطية للأسبوع الثاني في ثلاثة أسابيع لتتباطأ وتيرة تعافي أنشطة الحفر المستمر منذ 15 شهرا في الوقت الذي تعتزم فيه الشركات تقليص الإنفاق في رد فعل على انخفاضات أسعار الخام خلال الأشهر القليلة الماضية.
وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقريرها إن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من آب (أغسطس) لينخفض العدد الإجمالي إلى 765 منصة.
ويقابل هذا العدد 381 منصة حفر نفطية كانت عاملة في الأسبوع المقابل قبل عام، وزادت الشركات عدد الحفارات في 55 أسبوعا من 62 أسبوعا منذ بداية حزيران (يونيو) 2016، وعدد الحفارات مؤشر مبكر على الإنتاج المستقبلي.
وسجل إنتاج النفط الأمريكي في أيار (مايو) أعلى مستوى في 16 شهرا بفعل زيادة الإنتاج في تكساس وخليج المكسيك بحسب بيانات الطاقة الاتحادية هذا الأسبوع. وضغطت تلك الزيادة في الإنتاج على أسعار الخام وقادته للهبوط في الأشهر الماضية، ما دفع عددا من شركات الاستكشاف والإنتاج هذا الأسبوع إلى الإعلان عن تقليص خطط الإنفاق المستقبلي.
وكانت تلك الشركات وغيرها قد وضعت برامج إنفاق طموحة لعام 2017 عندما كانت تتوقع ارتفاع أسعار الخام عن مستوياتها الحالية البالغة نحو 49 دولارا للبرميل.

الطلب العالمي على النفط مرشح للارتفاع 1.6 مليون برميل يوميا خلال 2018

قالت وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية "إن توقعات نمو الطلب لعام 2018 تراوح بين 1.4 مليون و1.6 مليون برميل يوميا، وفي مقابل ذلك توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن زيادة الإنتاج الأمريكي في العام المقبل لن تتجاوز 600 ألف برميل يوميا وهو ما يعني أن زيادة الإنتاج الأمريكي لن تعطل جهود دفع الاستقرار في السوق خاصة إذا أخذنا في الاعتبار نجاح تقييد الإنتاج في دول أوبك بالتعاون مع شركائهم المستقلين."

وأوضحت الوكالة أن إنتاج دول أوبك تجاوز السقف المحدد في شهر تموز (يوليو) الماضي بنحو 920 ألف برميل يوميا وذلك بعد انضمام غينيا الاستوائية إلى عضوية المنظمة.

وذكر المسح الذي أجرته الوكالة أن الإنتاج السعودي بلغ في تموز (يوليو) 10.05 مليون برميل يوميا وإنتاج العراق 4.48 مليون برميل يوميا وإيران 3.82 مليون برميل يوميا، مشيرا إلى أن إنتاج كل من ليبيا ونيجيريا مجتمعين سجل في المتوسط في الفترة من يناير إلى يوليو نموا بنحو 590 ألف برميل يوميا مقارنة بمستوى أكتوبر الماضي.

ونقل المسح عن بيانات لـ "أوبك" أن انتعاش إنتاج ليبيا بشكل دراماتيكي أدى إلى رفع إنتاج المنظمة في يوليو إلى مستوى قياسي جديد في عام 2017، حيث بلغ إنتاج دول أوبك مجتمعة 32.82 مليون برميل يوميا.

وأشار المسح إلى أنه بحسب تقديرات "أوبك" فان فصل الصيف الحالي هو أفضل فرصة لإعادة التوازن إلى سوق النفط قبل حلول الشتاء حيث يتسم فصل الصيف بقوة الطلب وتقلص المخزونات.

وأوضح أن ليبيا - المعفاة من خفض إنتاج "أوبك" الذي بدأ في الأول من يناير الماضي - بلغ إنتاجها 990 ألف برميل يوميا في يوليو بزيادة 180 ألف برميل يوميا عن يونيو الماضي كما أن نيجيريا - المعفاة أيضا من الاتفاق – سجل إنتاجها 1.81 مليون برميل يوميا بزيادة 30 ألف برميل يوميا خلال نفس الفترة.

ونوهت الوكالة بأن ارتفاع إنتاج نيجيريا وليبيا إلى جانب زيادة إنتاج السعودية لتغطية الطلب المحلي لأغراض تكييف الهواء الواسعة في فصل الصيف رفع الإنتاج الإجمالي لمنظمة أوبك بنحو 920 ألف برميل يوميا فوق سقفها البالغ نحو 31.9 مليون برميل يوميا كما تأثر إنتاج المنظمة بالتحاق غينيا الاستوائية بالعضوية وتعليق عضوية إندونيسيا.

وأشارت الوكالة إلى أن السعودية أنتجت 10.05 مليون برميل يوميا في يوليو الماضي وباستثناء ليبيا ونيجيريا لا يزال امتثال أعضاء منظمة أوبك للحصص المتفق عليها في إطار اتفاق خفض الإنتاج قويا عند 114 في المائة، بانخفاض طفيف عن 116 في المائة في يونيو، استنادا إلى متوسط الناتج من يناير إلى يوليو.

في سياق متصل، توقع مختصون نفطيون أن تواصل أسعار الخام ارتفاعاتها السعرية خلال الأسبوع الحالي بعد أن اختتمت تعاملات الأسبوع الماضي على مكاسب سعرية مدعومة من بيانات الوظائف الأمريكية ونمو الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة والصين.

وقال المختصون "إن المكاسب السعرية المتوقعة تجيء على الرغم من استمرار تدفقات الإنتاج الأمريكي والزيادات التي حدثت أخيرا في إنتاج بعض دول منظمة أوبك خاصة ليبيا ونيجيريا المعفاتين من اتفاق فيينا لخفض الإنتاج لدول المنظمة بنحو 1.8 مليون برميل يوميا ويستمر العمل به حتى نهاية مارس المقبل مع احتمال بحث إمكانية مد العمل به لفترة جديدة.

من جهة أخرى، تنطلق اليوم في أبوظبي أعمال اللجنة الفنية الخاصة بمراقبة اتفاق خفض الإنتاج بمشاركة دول أوبك وخارج أوبك وتبحث على مدار يومين آليات زيادة الالتزام بين الدول المنتجة بخفض الإنتاج بما يعزز استعادة الاستقرار والتوازن في سوق النفط الخام.

وفي هذا الإطار، أوضح لـ "الاقتصادية"، المهندس بيرت ويكرينك مدير أنظمة التشغيل في شركة "كيوا" للغاز في هولندا، أنه على الرغم من تأكيدات جميع الدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج التزامها الكامل بحصص الخفض المقررة إلا أن بعض المصادر الثانوية نوهت بزيادات واسعة في صادرات وإنتاج بعض الدول خلال الشهور المقبلة ومنها العراق إلى جانب الإكوادور وأيضا

فنزويلا المهددة بعقوبات أمريكية تطال صادرات النفط بسبب التوتر السياسي في البلاد.
وأضاف ويكرينك أن "اللجنة الفنية ستبحث خلال اجتماعها في أبوظبي في الضمانات والمعايير التي تكفل التزاما أوسع من المنتجين سواء في "أوبك" أو خارجها مع مواصلة التفاوض مع ليبيا ونيجيريا حول تقييد مستوى الإنتاج والأخيرة أعلنت تجاوبها وموافقتها أخيرا على تجميد إنتاجها عند مستوى 1.8 مليون برميل يوميا."
وأشار ويكرينك إلى أن نجاح اجتماع أبوظبي سيمثل إضافة لجهود تعزيز الاستقرار في الأسواق ودفع الأسعار إلى مزيد من النمو في الأيام المقبلة خاصة أن هناك عددا من العوامل الإيجابية المؤثرة تلقي بظلال قوية على السوق في هذه الفترة ومنها تراجع المخزونات الأمريكية وتسارع نمو الطلب في الصين والولايات المتحدة وتباطؤ الحفارات في الولايات المتحدة من جديد.
من جانبه، يقول لـ "الاقتصادية"، الدكتور أمبرجيو فاسولي مدير مركز دراسات الطاقة في مدينة لوزان السويسرية، "إن فصل الصيف الحالي يعد بالفعل فرصة جيدة لتنشيط ودفع جهود استعادة التوازن في السوق نتيجة مؤشرات الطلب القوية وتراجع المخزونات خاصة من الوقود"، مشيرا إلى إدراك منظمة أوبك جيدة بضرورة تحقيق ذلك عن طريق علاج مشكلة تخمة المعروض.
وأضاف فاسولي أن "وجود جهود مكثفة للسيطرة على طفرة زيادة الإنتاج التي تقودها ليبيا ونيجيريا اللتان استفادتا من الإعفاء من خفض الإنتاج وحققتا أخيرا قفزات إنتاجية واسعة عطلت نسبيا جهود "أوبك" في خفض الإنتاج وعلاج وفرة الإمدادات في السوق"، منوها بأن اجتماع اللجنة الفنية في أبوظبي من المؤكد أنه سيركز على بحث علاج فعال لطفرة الإمدادات وتهيئة الأجواء من أجل تحفيز جهود استعادة التوازن بين العرض والطلب.
وفي رأي فاسولي فإن "أوبك" لا تزال تتمسك بمساندة ليبيا ونيجيريا تقديرا للظروف السياسية في البلدين ولا ترى خطورة في زيادة إنتاجهما بل على العكس ترى "أوبك" أن نمو الطلب قادر على امتصاص أكثر من مليون برميل إضافية في إنتاج المنظمة شاملا إنتاج كل من ليبيا ونيجيريا.
ومن ناحيته، يقول لـ "الاقتصادية"، ماثيو جونسون المحلل في مجموعة "أوكسيرا" البريطانية للاستشارات المالية، "إن توقعات السوق خلال الشهور المتبقية من العام الحالي والعام المقبل إيجابية على نحو واسع خاصة في ضوء التزام واسع بخفض الإنتاج يجيء بالتزامن مع نمو جيد في الطلب وبمعدلات مرضية وتباطؤ النمو في الإنتاج الأمريكي."
وأضاف جونسون أن "منظمة أوبك ستظل تلعب دورا بارزا في قيادة السوق نحو التوازن والاستقرار ودورها ليس قاصرا على تحفيز بقية المنتجين بل تقوم داخليا على مستوى أعضائها أيضا بتصحيح المسار ووقف أي تجاوزات أو ضعف امتثال للاتفاقات إلى جانب إرسال رسائل إيجابية للسوق حول رؤيتها المستقبلية للصناعة والحفاظ على وحدة وتناغم مواقف المنتجين."
وكانت أسعار النفط قد ارتفعت في ختام الأسبوع الماضي بعد أن عززت بيانات قوية للوظائف الأمريكية الآمال بنمو الطلب على الطاقة، لكن أسعار الخام انخفضت على أساس أسبوعي متأثرة بارتفاع صادرات "أوبك" وقوة إنتاج الولايات المتحدة.
وبحسب "رويترز"، فقد ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 41 سنتا، أو ما يعادل 0.8 في المائة، إلى 52.42 دولار للبرميل في التسوية بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 55 سنتا، أو ما يعادل 1.1 في المائة، إلى 49.58 دولار للبرميل.
وكانت العقود الآجلة للخام قد انخفضت في التعاملات المبكرة قبل أن يحفز تقرير الوظائف المتعاملين على الشراء، وعلى أساس أسبوعي، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لأقرب استحقاق بأقل من 1 في المائة، ويقول محللون "إن الأسعار تعرضت لضغوط من جراء ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة و"أوبك" إلى جانب زيادة صادرات المنظمة وإن كانت قوة الطلب قد حدت من الخسائر."
وبينما تقود منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" جهودا لخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا بالتعاون مع بعض المنتجين المستقلين مثل روسيا، زادت صادرات المنظمة في تموز (يوليو) إلى مستوى قياسي وفقا لتقرير لـ "تومسون رويترز" لأبحاث النفط.
وبلغت الصادرات في تموز (يوليو) 26.11 مليون برميل يوميا بزيادة 370 ألف برميل يوميا جاء

معظمها من نيجيريا، وإنتاج روسيا مرتفع أيضا، وأفادت "روسنفت" أكبر منتج للخام في روسيا بأن إنتاجها النفطي نما 11.1 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من هذا العام.
ويلتقي مسؤولو اللجنة الفنية التي تضم أعضاء من "أوبك" ومن خارج المنظمة في أبوظبي اليوم وغدا لمناقشة سبل تعزيز مستوى الالتزام باتفاق خفض الإمدادات.
وفي الولايات المتحدة، بلغ الإنتاج 9.43 مليون برميل يوميا مسجلا أعلى مستوياته منذ آب (أغسطس) 2015 بارتفاع 12 في المائة عن المستويات المتدنية التي سجلها في حزيران (يونيو) العام الماضي.
والأسعار مرتفعة بنحو 18 في المائة عن المستويات المتدنية التي بلغتها في حزيران (يونيو) الماضي إذ دعم الطلب القوي على وقود النقل في الصيف العقدين القياسيين.
وقلصت شركات الطاقة الأمريكية عدد الحفارات النفطية للأسبوع الثاني في ثلاثة أسابيع لتتباطأ وتيرة تعافي أنشطة الحفر المستمر منذ 15 شهرا في الوقت الذي تعتزم فيه الشركات تقليص الإنفاق في رد فعل على انخفاضات أسعار الخام خلال الأشهر القليلة الماضية.
وقالت "بيكر هيوز" لخدمات الطاقة في تقريرها "إن الشركات خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في الرابع من آب (أغسطس) لينخفض العدد الإجمالي إلى 765 منصة."
ويقابل هذا العدد 381 منصة حفر نفطية كانت عاملة في الأسبوع المقابل قبل عام، وزادت الشركات عدد الحفارات في 55 أسبوعا من 62 أسبوعا منذ بداية حزيران (يونيو) 2016، وعدد الحفارات مؤشر مبكر على الإنتاج المستقبلي.
وسجل إنتاج النفط الأمريكي في أيار (مايو) أعلى مستوى في 16 شهرا بفعل زيادة الإنتاج في تكساس وخليج المكسيك بحسب بيانات الطاقة الاتحادية هذا الأسبوع.
وضغطت تلك الزيادة في الإنتاج على أسعار الخام وقادته إلى الهبوط في الأشهر الماضية، ما دفع عددا من شركات الاستكشاف والإنتاج هذا الأسبوع إلى الإعلان عن تقليص خطط الإنفاق المستقبلي.
وكانت تلك الشركات وغيرها قد وضعت برامج إنفاق طموحة لعام 2017 عندما كانت تتوقع ارتفاع أسعار الخام عن مستوياتها الحالية البالغة نحو 49 دولارا للبرميل.

- **The Daily Star – Monday 07.08.2017**
  - 'Big Oil' dream of $65B hidden off Norway fades

Details:

'Big Oil' dream of $65B hidden off Norway fades

Norway's oil industry has been salivating for years over the Arctic Lofoten islands, which could hold billions of barrels of crude. It will likely have to keep dreaming. The general election next month is unlikely to lift a deadlock that's keeping a ban on drilling off the environmentally sensitive archipelago as more and more Norwegians are turning their backs on the industry that helped make the country one of the world's richest. Backed by unions and business, Norway's two biggest parties, Labor and the Conservatives, have long favored steps that could open up the area for exploration. But so far they have had to compromise with smaller parties that are determined to keep Lofoten oil-free.

That's because the area is a natural wonder. The waters off the rugged archipelago are home to the world's biggest cold-water coral reef and a breeding area for 70 percent of all fish caught in the Norwegian and Barents seas, according to the World Wildlife Fund. The islands also host mainland Europe's biggest seabird colony. Opponents of oil exploration argue a spill could cause catastrophic harm and that Norway will run afoul of the Paris climate agreement if it expands exploration more.

Oil companies led by state-controlled Statoil ASA, the biggest Norwegian producer, say gaining access is key if the country wants to maintain production of oil and gas, which is forecast to fall again from 2025 after already dropping 12 percent since a 2004 peak. While the government estimates Lofoten could hold about 1.3 billion barrels of oil equivalent, industry group Konkraft has said resources could top 3 billion barrels. If it's all crude rather than gas, that would represent at least $65 billion in sales value at current prices.

"We're dependent on making new discoveries to have new projects in that time frame," Statoil spokesman Bard Glad Pedersen said by phone. "That also underlines the urgency in an impact assessment for Lofoten and Vesteraalen."

The debate over Lofoten frames a wider discussion in Norway over what role western Europe's biggest oil and gas producer, which started pumping crude in the 1970s, should take in the fight against climate change. Some 44 percent of Norwegians would be willing to leave some oil in the ground if it helps cut emissions, according to an Ipsos poll done this month for Dagbladet.

The question is also whether there will actually be a need for the area's untapped crude. As prices for renewable energy drop and oil producers from ExxonMobil Corp. to OPEC hike their forecasts for electric car sales, "Big Oil" has started talking about crude demand peaking as early as next decade.

While both Prime Minister Erna Solberg and her rival from Labor, Jonas Gahr Store, say Norway needs to become less reliant on oil, they also maintain that petroleum production will continue to play a big part for many years ahead. Production alone still accounts for about 12 percent of the economy, down from more than 20 percent before oil prices crashed in 2014, and the entire industry employs almost 200,000 workers.

Ascendant opponents such as the Green Party, which looks set to gain more seats in Parliament next month, and environmental groups say Norway needs to start to phase out its oil industry, arguing more production would be a breach to its commitments under the Paris climate accord. Greenpeace is suing the country to get it to stop exploring in the Barents Sea off Norway's northern tip.

In a sign that opponents of drilling are gaining traction, Labor in a "compromise" earlier this year said it would only seek to start an impact study in one of the three areas designated as potential oil blocks off Lofoten. But even such a small move is opposed by the Center Party and the Socialist Left Party, its potential ruling partners after the Sept. 11 vote. Polls show such a coalition would win a clear majority.

Even industry-friendly politicians such Ola Borten Moe, deputy leader of the Center Party, says there's no need to push into Lofoten. But the former oil minister, who was well-liked in the industry, stopped short of presenting Labor with an ultimatum,

contrary to the Socialist Left which says it won't lend its support to any government that allows oil activity off Lofoten.
"We will spend political capital on this," Kari Elisabeth Kaski, a member of the party's governing body, said in an interview. "It's an important symbolic issue."
The parliamentary situation is fluid and Labor could potentially seek support to form a coalition from the Christian Democrats and the Liberal Party, two centrist groups that currently support the Conservative-led government. But they also oppose an impact study.
Any government run by Labor or the Conservatives would maintain stable terms for the oil industry, including taxes and acreage awards, even if several smaller parties are pushing for an overhaul of Norway's energy policy. The price for that may be that Lofoten is left alone forever.

- **L'Orient Le Jour – Lundi 07.08.2017**
  - Les États-Unis et la Russie rivaux sur le marché européen du gaz

Details:

Les États-Unis et la Russie rivaux sur le marché européen du gaz
Les dernières mesures décidées par Washington ont remis au centre du jeu la question de l'approvisionnement en gaz du Vieux Continent.
L'essor continu du gaz de schiste américain va faire des États-Unis un exportateur net de gaz, poussant les compagnies américaines à partir à l'assaut de nouveaux marchés et à venir concurrencer la Russie dans son pré carré européen.
Les sanctions promulguées cette semaine par le président américain Donald Trump contre la Russie pourraient affecter le secteur de l'énergie, jusqu'ici laissé à l'écart des rétorsions commerciales appliquées après la crise ukrainienne. Et malgré les propos rassurants tenus ensuite par l'administration américaine, les dernières mesures décidées par Washington ont remis au centre du jeu la question de l'approvisionnement en gaz du Vieux Continent. Au premier trimestre de l'année, les livraisons à l'Europe de gaz russe sont restées proches de niveaux record et ont couvert 41 % de ses importations, selon un rapport de la Commission européenne. De son côté, la production américaine de gaz naturel augmente plus vite que la consommation depuis 2005, et d'importateurs, les États-Unis vont devenir officiellement exportateurs nets l'an prochain, selon un rapport du département américain de l'Énergie (DoE).
Expéditions par bateau
Pour exporter ce gaz, les États-Unis ne disposaient jusqu'à l'année dernière que de gazoducs les reliant à leurs voisins canadien et surtout mexicain, vers lesquels ils exportent déjà largement (à l'exception de quelques navires partant ponctuellement

d'Alaska). L'an passé, la société Cheniere Energy a inauguré un premier terminal de liquéfaction du gaz à Sabine Pass en Louisiane, dans le sud des États-Unis. Il permet d'exporter du gaz par méthanier et depuis qu'il a été mis en service, 13 % des expéditions sont parties vers l'Europe.
Quatre autres projets sont aussi en travaux au Texas et au Maryland sur la côte est et font des États-Unis le pays au monde qui développe le plus ce type d'infrastructures, d'après un rapport d'Energy Ventures Analysis. « Initialement, une large partie du gaz naturel américain expédié sur des navires devait prendre la direction de l'Asie », où les prix étaient plus élevés qu'en Europe, mais depuis ils ont « convergé », explique Stewart Glickman, analyste énergie chez CFRA.
Comme les coûts de transport sont plus faibles vers l'Europe, cela a encouragé les exportations vers le Vieux Continent. Même en comptant le coût de la traversée de l'Atlantique, ils restent compétitifs par rapport à la production locale. « Pour l'instant, les exportations sont largement allées vers la partie méditerranéenne de l'Europe, mais elles commencent à augmenter plus au nord et dans la région de la Baltique », a expliqué Ira Joseph, responsable du secteur gazier et de l'énergie chez S&P Global Platts.

Concurrence supplémentaire

Lors d'un voyage officiel en juin, le président américain a ainsi salué la première livraison en Pologne d'un navire chargé de gaz venant des États-Unis. « C'est un grand changement pour le marché. Il va y avoir plus de concurrence frontale avec le gaz russe », souligne Ira Joseph. « Gazprom ne permettra pas un recul brutal de sa part de marché », prévient toutefois Clint Oswald de Bernstein Research. Il rappelle que le géant russe du gaz a signé des contrats de long terme avec l'Europe, portant sur plusieurs années, et qu'il offre toujours le produit le moins onéreux.
Sans remplacer complètement le gaz russe, il s'agit « d'avoir une alternative crédible qui permette aux Européens d'avoir un meilleur contrôle sur les prix », explique Michael Schall d'Energy Ventures Analysis. Le gaz américain apporte une dose supplémentaire de concurrence en Europe, qui compte aussi la Norvège, l'Algérie et le Qatar parmi ses principaux fournisseurs.
Une fois toutes les infrastructures actuellement en travaux inaugurées aux États-Unis, la capacité d'exportation par bateau ne suffirait de toute façon pas à remplacer les 160 à 180 milliards de mètres cubes de gaz russe importés par les Européens chaque année. Pour Ira Joseph, le gaz américain viendra d'abord supplanter les productions locales, notamment britannique et néerlandaise, qui commencent à décliner, et à plus long terme, norvégienne.